

## تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها

الأستاذ الدكتور: محمود المرسى لاشين

أستاذ المحاسبة – كلية التجارة - جامعة الأزهر.

Résumé :	ملخص:
<p>Cette étude a comme thème l'expérience de l'Egypte dans le financement des PME et les possibilités de leur développement, présentées en deux axes :</p> <p>Un premier axe lié à l'importance que donnent les organismes étatiques aux PME et les difficultés que rencontrent les petites entreprises telles que le financement et le développement des ressources humaines et le manque d'informations ainsi que les organismes et les programmes d'analyse de ces informations et les problèmes liés à la commercialisation et à la concurrence accrue des agents intérieurs et extérieurs. Et l'évolution de la législation concernant la mise en place des petites entreprises et leur gestion et l'absence d'une culture du libre entreprise.</p> <p>Le dernier axe met en exergue le rôle des institutions et des organisations non gouvernementales et l'importance qu'elles donnent aux PME avec des exemples récents.</p>	<p>تتطرق هذه الدراسة إلى تجربة مصر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل تطويرها عبر محورين:</p> <p>محور يتعلق بدور أجهزة الدولة في الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة: من تمويل وتنمية الموارد البشرية وعدم توافر المعلومات المتعلقة ومدى وجود أجهزة أو برامج لتحليل المعلومات والمشاكل المتعلقة بالتسويق وشدة المنافسة الداخلية والخارجية. ومدى تطور القوانين والتشريعات الخاصة بإقامة وتشغيل المشروعات الصغيرة ذات القيمة الاجتماعية السائدة وغياب الوعي الخاص بفكر العمل الحر.</p> <p>أما المحور الأخير: فيبرز دور المؤسسات والمنظمات غير الحكومية في الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تقديم نماذج حية.</p>

### القسم الأول. دور أجهزة الدولة في الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

#### أ – الاهتمامات المبكرة.

- 1- بدأت مصر تهتم بالمشروعات الصغيرة منذ عام 1923 حيث خصصت الدولة مئة ألف جنيه أودعتها بنك مصر لإقراض الصناعات الصغيرة بشرط ألا يتجاوز القرض 1000 جنيه وتم زيادة المبلغ تدريجياً حتى وصل إجمالي المبلغ المقدم من الحكومة لإقراض المشروعات الصناعية الصغيرة مليون جنيه في عام 1936.
- 2- في عام 1944 صدر قانون بإنشاء بنك التعاون العام وتم تطويره إلى بنك التسليف الزراعي المصري ومن ضمن أغراضه تمويل بعض أنشطة المشروعات الصغيرة من خلال الجمعيات التعاونية وتم ذلك في عام 1964.

3- في عام 1947 صدر القانون رقم 131 لسنة 1947 بالترخيص للحكومة بإنشاء **البنك الصناعي** ولكن الظروف التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين حالتا دون قيام هذا البنك بدور فعال مع المشروعات الصغيرة واقتصر البنك في تعامله مع المشروعات الكبيرة. واستمر البنك الصناعي يزاوّل نشاطه حتى عام 1971م حيث صدر قرار بإدماجه في بنك الإسكندرية - وهو من البنوك المملوكة للدولة - وأصبح إدارة في بنك الإسكندرية تخصصت في العمليات المصرفية لوحدات الإنتاج الصناعي والزراعي والحرفي وأطلق عليها **جهاز تمويل الحرفيين**.

4- في عام 1974 صدر قرار بتأسيس البنك الصناعي - شركة مساهمة مصرية كإحدى شركات البنك المركزي المصري، وفي عام 1976 تم تعديل اسمه ليصبح **بنك التنمية الصناعية**، وكان من أغراض هذا البنك تدعيم المشروعات الصغيرة وتزويدها بالقروض، وإذا كان رأس مال البنك مقدم من الدولة - عن طريق البنك المركزي - إلا أنه يحصل على موارد إضافية لتقديمها للمشروعات الصغيرة في صورة قروض ميسرة ويحصل البنك على هذه الموارد من الحكومة في شكل معونات وقروض ومن بعض مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي ومن بعض مؤسسات التمويل الأوروبية والعربية<sup>(1)</sup>.

وتطورت القروض التي كان يمنحها بنك التنمية الصناعية للمشروعات الصغيرة على النحو التالي:

السنة	حجم القروض بالمليون جنيه	عدد المشروعات المستفيدة	متوسط نصيب المشروع بالجنيه
1976	2.2	2840	7750
1990	85.4	2140	39900
1995	268.1	1712	156600

ورغم الزيادة في حجم القروض إلا أن ذلك لم يكن ليوافق الازدياد المضطرد في عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

1- يدير البنك نشاطه بمفهوم البنوك وليس بمفهوم التنمية ويتضح ذلك من اشتراطات البنك وإجراءاته بالنسبة للضمانات التي يطلبها من العملاء فهي لا تختلف عن تلك التي يطلبها البنوك التجارية.

2- ظهور مؤسسات أخرى تهتم بتمويل المشروعات الصغيرة وسوف نتحدث عنها بعد قليل.

3- تعود بعض الأسباب في عدم ازدياد حجم القروض للمشروعات الصغيرة إلى أصحاب المشروعات أنفسهم، حيث إن كثيراً منهم لا يعرف كيفية التعامل مع البنوك بل ولم يدخلها وإذا دخلها وعلم ما يطلب منه كضمان يخرج ولا يعود.

ب- دور أجهزة الدولة في الربع قرن الأخير.

## أولاً. الصعوبات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة.

تواجه المشروعات الصغيرة صعوبات عديدة لا تجعلها تتطور بصورة طبيعية كما أن هذه الصعوبات تقف في وجه الانتشار الجغرافي لهذه المشروعات وتتمثل أهم هذه الصعوبات في المجالات الآتية:

### 1 - التمويل.

ضآلة رأس المال، ارتفاع معدل الفائدة على القروض، الضمانات التي تطلبها مؤسسات الإقراض، قصر فترة السماح والسادد، عدم وجود مؤسسات إقراض متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدم توافر الخبرة الكافية لدى موظفي مؤسسات الإقراض المالية.

### 2 - تنمية الموارد البشرية.

- عدم توافر الكوادر المدربة في مؤسسات دعم المشاريع الصغيرة.
- ضعف الوعي والمهارات الريادية لدى أصحاب المشاريع الصغيرة.
- ضعف مستوى التدريب المهني وعدم توافقه مع احتياجات المشروعات الصغيرة.

- عدم التنسيق بين البرامج التعليمية والتدريبية.

### 3- عدم توافر المعلومات المتعلقة بـ.

- سوق العمل واحتياجاته، فرص الاستثمار.
- الأسواق الخارجية: الأسعار، الطلب على المنتجات، الإجراءات القانونية.
- الأسواق الداخلية من ناحية الحجم والقدرة الشرائية، المعارض.
- مصادر المعدات والتكنولوجيا.

4- عدم وجود أجهزة أو برامج لتحليل المعلومات وتحديثها وتبادلها مع المراكز والأجهزة التي تعمل في نفس المجال في البلدان التي تتشابه ظروفها - كالبلاد العربية - وكذلك عدم توفر وحدات معلومات متخصصة لدى الغرف التجارية والصناعية.

### 5- المشاكل المتعلقة بالتسويق وشدة المنافسة الداخلية والخارجية.

- عدم معرفة أصحاب المشروعات باشتراطات الجودة في السوق المحلي والخارجي.

- عدم وجود منشآت متخصصة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة.
- نقص الخبرة في الاشتراك في المعارض الخارجية والاطلاع على المنتجات المنافسة ومعرفة رغبات المستهلك الأجنبي.

6- **عدم تطور القوانين والتشريعات الخاصة بإقامة وتشغيل المشروعات الصغيرة** بما يحافظ على مصالح أصحابها ومصالح المستهلكين ويحقق في نفس الوقت التوجهات الاقتصادية للدولة.

#### 7- القيمة الاجتماعية السائدة وغياب الوعي الخاص بفكر العمل الحر.

- عدم اهتمام وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية بالمشروعات الصغيرة والترويج لها.

- خلو مناهج التعليم في المراحل الأولى من المبادئ الأساسية للعلوم الإدارية والمالية والاقتصادية.

- عدم وجود برامج لتأهيل الشباب لدخول سوق العمل ليكونوا أصحاب مشاريع صغيرة<sup>(2)</sup>.

ومحاولة من الدولة للتغلب على المشاكل السابقة وغيرها والتي تقف في وجه انتشار ونمو المشروعات الصغيرة قامت بإنشاء الأجهزة والمؤسسات التالية:

#### ثانياً. الأجهزة والمؤسسات الحكومية.

##### 1- الهيئة العامة للتصنيع: (تتبع وزارة الصناعة والثروة المعدنية)

تقوم الهيئة العامة للتصنيع في مجال دعم وتنمية الصناعات الصغيرة بما يلي:

- إعداد أدلة إرشادية لمشروعات الصناعات الصغيرة التي يمكن الاستثمار فيها.
- إعداد كافة دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات.
- تقديم المساعدات والاستشارات الفنية فيما يختص باختيار الماكينات والمعدات ذات التكنولوجيا الملائمة.
- تقديم كافة الإحصاءات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات في شأن الاستثمار.
- توفير المعلومات عن التكنولوجيا الملائمة للصناعات المختلفة وإبرام التعاقد مع مقدم التكنولوجيا وفقاً لأفضل الشروط العالمية.
- التصريح بإقامة المشروعات الصناعية فوراً وإصدار شهادة السجل الصناعي.
- المساهمة في حل المشاكل الإنتاجية التي تواجه مستثمري الصناعات الصغيرة.
- القيام بكافة الأعمال القانونية المتعلقة بتعاقدات المشروع الصناعي من مرحلة إنشائه حتى بداية تشغيله<sup>(3)</sup>.

##### 2- صندوق التنمية المحلية.

في عام 1978م تم إنشاء «صندوق التنمية المحلية» كوحدة إدارية مستقلة مالياً في إطار جهاز بناء وتنمية القرية – التابع لوزارة الإدارة المحلية – ويتحمل الصندوق

تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويره... د. محمود مرسي لاشين  
العبء الأكبر في تقديم ما حصل عليه من منح في تمويل المشروعات الصغيرة ذات  
العائد الاقتصادي في القرية المصرية.

ونظراً للفجوة الحضارية الكبيرة بين مجتمع المدن ومجتمع الريف فلقد وضعت  
وزارة الإدارة المحلية في عام 1992م برنامجاً للتنمية الريفية المتكاملة ولعل أبرز  
المشكلات التي تواجه القرية المصرية هو ضعف دور المشاركة الشعبية المنظمة  
مؤسسياً في التنمية الريفية، ومن أجل ذلك عقد في أكتوبر 1994م المؤتمر الأول للتنمية  
الريفية والذي أقر البدء في تنفيذ البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة شروق  
ويبلغ إجمالي تكاليف البرامج المكلف بها الصندوق في الفترة من 1995م وحتى  
2012م من أجل المشاركة في برامج التنمية الريفية المتكاملة ما يقدر بحوالي 161  
مليار جنيه تبلغ مساهمة الحكومة فيها 57.5 مليار جنيه بنسبة 35.7% ، بينما يتوقع أن  
تبلغ مساهمة الجهود الشعبية حوالي 62.5 مليار جنيه بنسبة 38.8% والباقي عن طريق  
الإعانات الدولية<sup>(4)</sup>.

### البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة – والذي أطلق عليه اسم «شروق».

بدأ جهاز بناء وتنمية القرية المصرية وبناءً على قرار المؤتمر الأول للتنمية الريفية  
في أكتوبر 1994م تنفيذ هذا البرنامج والذي يستند أساساً إلى مبدأ المشاركة الشعبية في  
كافة عمليات التنمية ومراحلها فكرياً وتخطيطاً وتمويلياً وتنفيذاً بمساندة مالية وفنية من  
الدولة.

وتشمل الأهداف العامة للبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة «شروق» كلاً من:

- التنمية البيئية المحلية.
  - التنمية الاقتصادية المحلية.
  - التنمية البشرية المحلية.
  - التنمية المؤسسية المحلية.
- ويتضمن الهدف الاستراتيجي لبرنامج «شروق» جانبين لا بد أن يتحققا معاً، الجانب  
الأول: التقدم المستمر في نوعية الحياة الريفية ولجميع أبناء المجتمع.
- الجانب الثاني: الارتقاء المتواصل بمستوى مشاركة المواطنين في عمليات التنمية.

### طريقة تنفيذ البرنامج.

- تم إنشاء لجان ومندوبين للبرنامج – حتى نهاية يونيو 2002م – في عدد كبير  
من قرى مصر وتبلغ 1130 لجنة على مستوى المربعات السكنية في القرى ويتركز  
مهام أعضاء هذه اللجان وهم في الغالب من المتطوعين – في أن يكونوا حلقة الصلة  
الدائمة بين أهالي المربع وبين أنشطة ومشروعات برنامج «شروق» كما تم إنشاء مثلها  
للمرأة الريفية.

- لجان شروق على مستوى المراكز الإدارية بلغت 185 لجنة.

- لجان شروق على مستوى المحافظات وتبلغ 26 لجنة.

تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويره...د.محمود مرسى لاشين  
- كما أن هناك 4 لجان تنسيق مركزية ولجنة فنية.

ويعمل جهاز بناء وتنمية القرية بوصفه أمانة فنية عامة للبرنامج ويموّل بعض أنشطته من موارده المالية ويتابع تنفيذ كافة أنشطة البرنامج على المستوى القوي.

### إنجازات برنامج شروق.

حقق البرنامج حتى منتصف عام 2002م كثيراً من الإنجازات سواء على مستوى المواطن الريفي حيث ساعد البرنامج على الارتقاء بمستوى مشاركة المواطن في تنمية مجتمعه، وعلى صعيد الإنجازات المادية خلال الفترة من (1995/94 – 2002/2001) يمكن إيجازها فيما يلي:

بلغ إجمالي استثمارات البرنامج 1877.8 مليوناً من الجنيهات منها نحو 545 مليوناً من الجنيهات مشاركات شعبية بنسبة 29%.

وقد بلغت استثمارات مشروعات البنية الأساسية منها نحو 75.9% ومشروعات التنمية البشرية نحو 16.3% ومشروعات التنمية الاقتصادية 7.8% من جملة استثمارات البرنامج، بينما بلغ عدد المشروعات التي نفذها البرنامج 76138 منها 28764 مشروعاً للبنية الأساسية، 4129 مشروعاً للتنمية البشرية أما المشروعات الاقتصادية فبلغت 43245 مشروعاً كما يتضح من الجدول التالي<sup>(5)</sup>:

جدول توزيع استثمارات برنامج «شروق» على مجالات التنمية الريفية وعدد المشروعات المنفذة خلال الفترة (1995-94/2001-2002)<sup>(6)</sup>.

عدد المشروعات	جملة الاستثمارات		المجال	
	%	بالمليون جنيه		
13102	28.7	538.9	مياه الشرب	البنية الأساسية
9846	22.8	428.8	صرف صحي وتحسين بيئة	
2642	18.7	352.0	طرق وكباري واتصالات	
3174	5.6	105.0	كهرباء وإنارة	
28764	75.9	1424.7	مجموع البنية الأساسية	
1652	4.9	91.4	تنمية المرأة والطفل	البنية الاجتماعية

519	2.5	46.4	خدمات شبابية	
631	2.5	46.0	خدمات تعليمية	
211	2.2	41.0	خدمات صحية	
532	1.4	27.1	خدمات دينية	
95	1.0	18.5	خدمات ثقافية	
489	1.9	35.8	تطوير أداء	
4129	16.3	306.3	مجموع التنمية البشرية	
20106	2.7	51.2	إنتاج حيواني ودواجن	الاقتصادية التنمية
5049	1.7	32.3	ورش حرفية وصناعية	
2566	0.8	15.6	ميكنة زراعية	
1394	0.7	12.4	نقل بضائع	
5044	0.5	10.1	برمجيات وحاسبات آلية	
2015	0.2	5.9	منافذ تسويق	
2837	0.3	5.7	ألبان ومناحل	
939	0.2	3.4	تقنيات زراعية	
3295	0.5	10.3	مشروعات أخرى متنوعة	
43245	7.8	146.8	مجموع التنمية الاقتصادية	
76138	100	1877.8	الإجمالي	

### 3- الصندوق الاجتماعي للتنمية.

كانت الدولة ملتزمة بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة حتى 1984م حيث توقفت عن ذلك وبدأت مصر سياسة الإصلاح الاقتصادي على مرحلتين: الأولى 1991 - 1993 ومهمتها تحقيق **الثبيت والاستقرار الاقتصادي** والذي يتمثل في إتباع سياسة انكماشية لتقليل عجز الموازنة العامة للدولة وتقليل عجز ميزان المدفوعات إلى الحدود الآمنة وتحرير سعر الفائدة والتدرج في إلغاء نظام التخصيص الإداري للانتماء واستخدام أذون الخزانة لتمويل عجز الموازنة من موارد حقيقية وإنهاء الرقابة على الصرف وتوحيد نظامه وأسعاره؛ كل ذلك تمهيداً للمرحلة الثانية وهي التمهيد لعملية التكييف الهيكلي من 1993 - 1996 أما **التكييف الهيكلي** أو الإصلاح الهيكلي فقد أشتمل في المرحلة الأولى من البرنامج على تعديل الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية والصناعية ومصادر الطاقة وتحرير التجارة وإلغاء حصص التصدير وإزالة الحواجز بخلاف التعريف الجمركية وإعادة هيكلة القطاع العام مع البدء في برنامج تحويل الشركات المملوكة للدولة (شركات القطاع العام) ببيعها إلى القطاع الخاص

تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويره... د. محمود مرسي لاشين والقيام بالإصلاح التشريعي، كل ذلك من أجل أن تصبح بيئة الأعمال مشجعة على الاستثمار الخاص وتشجيع الاستثمارات الجديدة<sup>(7)</sup>. وبدأت الدولة في التخلص من بعض شركات القطاع العام بالبيع كليا أو جزئياً وترتب على ذلك ارتفاع كبير في نسبة البطالة، كما يتضح من الجدول التالي:

#### تطور نسبة البطالة في النصف الأخير من القرن الماضي<sup>(8)</sup>.

السنة	نسبة البطالة
1950	2.1%
1960	2.1%
1970	4.3%
1980	4.3%
1990	11.1%
1999	8%

ومن أجل معالجة مشكلة البطالة وتخفيفاً للآثار الاقتصادية الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي وتخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي عن طريق توفير فرص عمل. فلقد صدر القرار الجمهوري رقم 450 لسنة 1991م بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في يناير 1991م لفترة مؤقتة لمعالجة الأوضاع المشار إليها وكان مقرراً لهذه الفترة نهاية 1996م، إلا أنه روى في عام 1996م بقاء الصندوق واستمرار نشاطه.

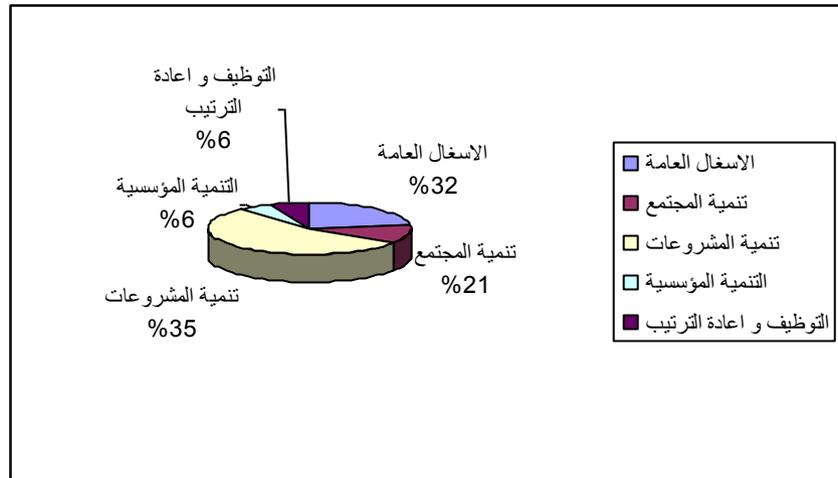
ويعتمد الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويله للمشروعات الصغيرة اعتماداً كبيراً على التمويل الخارجي ففي نهاية نوفمبر 1996م بلغت موارده 746.4 مليون دولار أمريكي (أي ما يقرب من 2526 مليون جنيه مصري) وهي عبارة عن مساهمات قدمتها ثمان عشرة جهة دولية وإقليمية أهمها الاتحاد الأوروبي (30.7%) ووكالة التنمية الدولية (20.7%) وهي إحدى مؤسسات البنك الدولي، وثلاثة صناديق إنمائية عربية (19.1%) والحكومة المصرية (8%) وألمانيا (9.4%)<sup>(9)</sup> أما المرحلة الثانية (1997-2000) فقد بلغت موارد الصندوق 2623 مليون جنيه<sup>(10)</sup> ولقد مول الصندوق الاجتماعي حتى نهاية عام 2000م قيام أكثر من 143 ألف مشروع صغير بحجم تمويل قدره 2.8 مليار جنيه ساهمت في توفير حوالي 392 ألف فرصة عمل دائمة و117 ألف فرصة عمل مؤقتة<sup>(11)</sup>.

ولا يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية التمويل للمشروعات الصغيرة مباشرة بعكس مؤسسات التمويل المصرفية ولكنه يقدم: «خدمة ائتمانية» يكون القرض الممنوح أحد عناصرها، هذا بالإضافة إلى الترويج الإعلامي لمشروعاته ومساعدة ومساندة المستفيدين قبل بدء مشروعاتهم الصغيرة، ويقدم الصندوق القروض في شكل مبلغ محدد للمستفيد الواحد تتضاعف في حالة تزايد عدد المشتركين وتختلف فترة السماح والسداد

تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويره...د.محمود مرسي لاشين  
للقرض باختلاف طبيعة المشروعات والأنشطة وتزيد هذه الفترات عما هو موجود في  
مؤسسات التمويل التجارية وتتراوح فترة السماح ما بين 1-18 شهراً أما فترة السداد  
فتتراوح بين 18-60 شهراً.

وبالنسبة لسعر الفائدة فقد تم تخفيضه ليبلغ 7% للمشروعات الجديدة، 9%  
للمشروعات القائمة التي ترغب في التوسع، وبالنسبة للضمانات التي تقدم للجهة  
الوسيطه فتتراوح بين الأوراق والمستندات المثبتة للدين كالتشيكات والكمبيالات  
والاحتفاظ بملكية الآلات والمعدات لحين سداد القرض وهناك أيضاً الضمانات  
الشخصية<sup>(12)</sup>.

ويلاحظ أن أكثر من نصف موارد الصندوق يتم توجيهها إلى المستفيدين من خلال  
البنوك وقد أنفق ما يقرب من 90% من موارد الصندوق الاجتماعي للتنمية على ثلاثة  
من برامج الخمسة الأساسية وهذه البرامج الثلاثة هي: برنامج الأشغال العامة وبرنامج  
تنمية المجتمع وبرنامج تنمية المشروعات، ويستخدم ما يزيد عن 50% من موارد  
الصندوق لتمويل عمليات إقراض المشروعات الصغيرة، ويسترد الصندوق هذه  
القروض طبقاً للشروط المحددة لذلك، أما باقي أموال الصندوق فإنها تنفق كهبات لتمويل  
مشروعات البنية الأساسية وتنمية كل من الموارد البشرية والمجتمعات المحلية<sup>(13)</sup>.



وكما سبق القول فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية لا يقوم بتنفيذ مشروعاته بنفسه،  
وإنما من خلال وسطاء أو وكالات ترعى هذه المشروعات وتتمثل هذه الوكالات في  
هيئات على مستوى كل من المحافظات والمجتمعات المحلية وبنوك ومؤسسات مالية

تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويره... د. محمود مرسي لاشين  
ومنظمات غير حكومية وبعض الوزارات ويلاحظ أن أكثر من نصف موارد الصندوق  
يتم توجيهها إلى المستفيدين من خلال البنوك ويتم استخدام نسبة 24% من هذه الموارد  
بواسطة المحافظات والمحليات في حين أن 15% أخرى توجه لاستخدامات هيئات من  
الحكومة المركزية ومعنى ذلك أن ما يقرب من 40% من التمويل الذي يوفره الصندوق  
يستخدم لاستكمال بنود الإنفاق في الموازنة العامة للدولة على **الأشغال العامة** والأنشطة  
المتصلة بالتنمية البشرية مثل جهود القضاء على الأمية والخدمات الصحية الأساسية  
للنساء وأخيراً فإن نصيب المنظمات غير الحكومية في توجيه موارد الصندوق لا يكاد  
يبلغ 9% من هذه الموارد بينما لم يحظ برنامج إعادة التدريب والتوظيف سوى بنصيب  
هامشي لم يتعد 6% منها ويظهر توزيع موارد الصندوق حتى نهاية 1996م على  
برامجه الخمسة كما يلي<sup>(14)</sup>:

شكل (1): توزيع اعتمادات الصندوق الاجتماعي للتنمية وفقاً للبرامج

#### 4- مشروع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي.

تقوم أكاديمية البحث العلمي بتقديم العون المادي للمشروعات الصغيرة لشباب  
الخريجين تتراوح بين 500 جنيه إلى 20000 جنيه للمشروع الواحد.

#### القسم الثاني: دور المؤسسات والمنظمات غير الحكومية في الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يعد من أبرز الظواهر في الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في مصر في النصف  
الثاني من القرن العشرين ظهور:

#### 1- بنك الادخار في ميت غمر.

ظهر هذا البنك في عام 1963م على يد أحد الأشخاص المهتمين بتطبيق الفكر  
الاقتصادي الإسلامي وإخراجه إلى حيز الوجود فقام بتجميع مدخرات الأفراد في إحدى  
المدن الصغيرة بالوجه البحري وكان البنك يعمل من خلال ثلاثة أنواع من الحسابات:

**أولها: حساب الودائع** يفتح للأفراد من صفر وبدون حد أعلى وللمودع حق سحب  
رصيده كله أو ما يشاء من هذا الرصيد دون قيد ولا يدفع البنك فائدة أو ربحاً.

**الحساب الثاني: الاستثمار بالمشاركة:** ويقبل البنك فيه الودائع بحد أدنى معين  
ودون حد أقصى، ويقوم البنك باستثمار أموال هذا الحساب إما بمعرفته مباشرة وإما  
بمشاركة ذوى الخبرة والاختصاص في مشروعات متعددة في بيئة البنك سواء كانت  
هذه المشروعات صناعية أو زراعية أو تجارية، وفي نهاية كل عام يقوم بحساب  
الأرباح والخسائر وتوزيعها بين البنك والمستثمرين.

#### أما الحساب الثالث: فهو حساب الزكاة والخدمة الاجتماعية.

وفيه يقبل البنك أموال الزكاة التي يريد مخرجوها أن يقوم البنك عنهم بصرفها في  
مصارفها الشرعية<sup>(15)</sup>.

ونظراً لعدم تعامل البنك منذ نشأته بالفائدة فلقد زاد عدد المشاركين والمتعاملين معه زيادة كبيرة، واهتم البنك بعمليات تمويل المشروعات التي أقيمت في المنطقة التي أنشئ فيها البنك وأوجد بالفعل فرص عمل عديدة وتم إنشاء وتنشيط الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة<sup>(16)</sup> وأخذ البنك يشارك أصحاب المشروعات الصغيرة في عملهم عن طريق تزويدهم برأس المال العامل ويشترك معهم في نتيجة النشاط الذي كان يحقق في الغالب أرباحاً عالية ونجح هذا المشروع نجاحاً كبيراً وأدى إلى ازدهار الصناعات الصغيرة في هذه المدينة والقرى الموجودة حولها.

ولكن للأسف لم يكتب لهذه التجربة البقاء حيث تمت تصفية هذا البنك بعد فترة وجيزة من إنشائه ورغم النجاح الكبير الذي حققه.

## 2- بنك ناصر الاجتماعي.

أنشئ بنك ناصر الاجتماعي بالقانون رقم 66 لسنة 1971م وينص قانون إنشاء البنك على عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو إعطاء - وأن يباشر البنك نشاطه دون التقييد بأحكام قانون البنوك والائتمان<sup>(17)</sup>. وكان ذلك أول نص يمنع التعامل بالفائدة أخذاً أو إعطاءً في وثيقة رسمية في أي دولة إسلامية وبالتالي فهو يعد بحق أول بنك إسلامي.

ولقد أنشئ بنك ناصر الاجتماعي كمؤسسة مالية اجتماعية شعبية تقوم على المشاركة فهو يدير مدخرات الأفراد ويوظفها لتعظيم العائد منها والذي يستخدم لدعم الأنشطة الاجتماعية، كما أنه يدعم ويشجع الجهود الأهلية الخاصة بلجان الزكاة حيث يتلقى الزكاة وينفقها في مصارفها الشرعية ولقد بلغت أنشطة البنك في عام 2000/2001م 882.9 مليون جنيه منها أنشطة اجتماعية (القرض الحسن وإحياء فريضة الزكاة وبرنامج تملك وسائل إنتاج لمحدودي الدخل) نحو 98.9 مليون جنيه وأنشطة مصرفية استثمارية - جميعها للمشروعات الصغيرة والصغيرة جداً - مشروعات شباب الخريجين وشراء وسائل نقل - سيارة أجرة أو نقل - وغير ذلك وبلغ المستثمر في هذا المجال نحو 784.00 مليون جنيه<sup>(18)</sup>.

## 3- المصارف الإسلامية.

بعد اختفاء بنك الادخار في ميت غمر ظهر بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية عام 1980م وقامت البنوك التجارية بإنشاء عدد كبير من الفروع الإسلامية وفي عام 1988م تم تأسيس بنك التمويل المصري السعودي. وتقوم هذه المصارف منذ إنشائها بدور بناء في تمويل المشروعات الصغيرة وإعطاء عناية خاصة لصغار المستثمرين وذلك بما تتمتع به من أساليب خاصة بالاستثمار وتوظيف الأموال والتي تتناسب مع المشروعات الصغيرة مثل:

**التمويل بالمشاركة:** وهو أسلوب تمويلي مناسب وأكثر ضماناً لنجاح المشروع الصغير لاسيما في المراحل الأولى من حياة المشروع، وكذلك أسلوب التأجير التمويلي حيث يقوم البنك الإسلامي بتمويل شراء الأصول التي يحتاجها العمل ثم يقوم بتأجيرها لفترة ما على أن تغطي الدفعات الإيجازية ثمن الأصل وكافة المصروفات وعائد مناسب

تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويره... د. محمود مرسي لاشين  
للبنك وفي نهاية مدة الإيجار يصبح الأصل ملكاً للعميل وكذلك أسلوب المضاربة حيث  
يقوم البنك باختيار من تتوافر فيهم الأمانة والخبرة من رجال الأعمال ولكن لا تتوافر  
لديهم المقدرة المالية فيدخل معهم البنك شريكاً برأس المال ويكون الطرف الآخر شريكاً  
بعمله، وكذلك أسلوب المرابحة وهو من أكثر الأساليب التي تستخدمها المصارف  
الإسلامية والذي يتلخص في قيام البنك بشراء معدة أو أي شيء يحتاجه المشروع  
وبيعه له بربح معلوم وغير ذلك من الأساليب التي تبعد عن استخدام الفائدة وهي عين  
الربا المحرم شرعاً.

#### 4- صندوق تنمية الأسرة.

في عام 1993م بدأ المكتب المحلي في القاهرة لليونيسيف، بدعم من الحكومة  
المصرية والمنظمات المحلية غير الحكومية مشروعاً لخطّة انتمان موجهة للمجتمع  
المحلي، ويطلق عليها مشروع صندوق تنمية الأسرة<sup>(19)</sup>. وقد مول اليونيسيف صندوق  
تنمية الأسرة بمنحة رأسمالية قدرها 350 ألف دولار (أي ما يزيد عن مليون جنيه  
مصري). ويعمل المشروع منذ بدأ في نوفمبر 1993م وحتى أبريل 1996م حيث قدم  
قروضاً لـ 3640 مستفيداً منهم 2765 في صعيد مصر. ويتم تنفيذ المشروع من خلال  
المنظمات المحلية غير الحكومية، حيث تنشأ بها وحده انتمان تقوم بالجانب الفني لعملية  
التمويل.

ويشترط ألا يملك المستفيد رجلاً كان أم امرأة أكثر من نصف فدان من الأراضي  
الزراعية وألا يزيد مجموع دخل أسرته أو أسرته عن أربعين جنيهاً في الشهر كذلك  
يشترط أن يكون المستفيد ضمن مجموعة من الأشخاص لهم نفس طريقة التفكير وتتشابه  
أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتتكون كل مجموعة من خمسة أشخاص وإذا تم  
تكوين من ثلاث إلى خمس مجموعات في القرية أو المربع السكني ينشأ مركز ويعتبر  
حجم المركز مثالياً إذا أشتمل على ثمان مجموعات، ويعين أعضاء المجموعة فيما بينهم  
قائداً للمجموعة، ثم تتشكل لجنة من قادة المجموعات - على أساس إقليمي - لكل عدد  
من المراكز يتراوح بين خمسة وثمانية مراكز.

وعند تكوين مجموعة يخضع أعضاؤها - قبل الاعتراف بها رسمياً - لبرنامج  
تدريبي مكثف لمدة أسبوع عن القواعد التي يسير عليها المشروع وحقوق والتزامات  
المشاركين فيه.

ويقوم المستفيدون بإنشاء مشروعات مولدة للدخل مثل تربية المواشي والحرف التي  
تستخدم الخامات المحلية البسيطة ومنخفضة التكاليف مثل الحبال المجدولة من لوف  
النخيل وبيع الفواكه والملابس الجاهزة وغير ذلك<sup>(20)</sup>.

#### 5- جمعيات رجال الأعمال.

تقوم جمعيات رجال الأعمال بجهد كبير في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة  
ومحاولة ربطها بالمشروعات الكبيرة وذلك عن طريق تقديم القروض بسعر فائدة  
منخفض فضلاً عن الإرشاد والتوجيه ومن الأمثلة على ما تقدمه جمعيات رجال الأعمال  
الموجودة تقريباً في معظم المدن التي يوجد بها مشروعات صناعية ما قامت به جمعية

تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويره... د. محمود مرسي لاشين  
رجال الأعمال بالإسكندرية حيث أعدت مشروعاً لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة  
منذ عام 1990 وحتى نهاية أغسطس 1997م وكانت محصلته كما يأتي:

قيمة القروض المنصرفة 21334250 جنيهاً  
عدد القروض المنصرفة 75599 قرصاً  
متوسط قيمة القرض الواحد 2820 جنيهاً  
إجمالي عدد المستفيدين 28542 جنيهاً  
عدد فرص العمل التي حققها المشروع 55680.

### الهوامش:

- 1- بنك مصر – النشرة الاقتصادية نقلاً عن هشام شمس الدين: الندوة الدولية الأولى لتنمية المشروعات الصغيرة جامعة عين شمس – القاهرة 1997م ص 21 وما بعدها.
- 2) عبد المنعم بخيبت: رؤية اتحاد الصناعات المصرية لمشاكل الصناعات الصغيرة: معهد التخطيط القومي، ندوة عن دور الصناعات الصغيرة في خطط التنمية سبتمبر 1997، ص70 وما بعدها.
- 3) الهيئة العامة للتصنيع: رؤية الهيئة لدور أكبر للصناعات الصغيرة في خطة التنمية، معهد التخطيط القومي، مرجع سابق، ص70 وما بعدها.
- 4) إبراهيم محرم: المشروعات الصغيرة وتنمية القرية المصرية: ندوة مستقبل التنمية ودور المشروعات الصغيرة، معهد التخطيط القومي، الإسكندرية يناير 1996م.
- 5) معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر: تقرير التنمية البشرية 2003م ص98 وما بعدها.
- 6) المرجع السابق، ص102.
- 7) ماجدة أحمد شلبي: حول مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل في الاقتصاد المصري، ندوة: مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، مركز صالح كامل، مرجع سابق، ج1، ص69.
- 8) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – أبريل 2001م.
- 9) معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية 1996م، ص75.
- 10) رئاسة مجلس الوزراء: الصندوق الاجتماعي.
- 11) حسين الجمال: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في حل مشكلة البطالة: في ندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصادي الإسلامي – جامعة الأزهر، 2001م..
- 12) إبراهيم محرم: المشروعات الصغيرة، مرجع سابق.
- 13) معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية 1996م، مرجع سابق، ص76.
- 14) معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية 1996م، مرجع سابق ص76.
- 15) أحمد النجار: حركة البنوك الإسلامية، ص44 وما بعدها.
- 16) المرجع السابق: ص61.
- 17) المرجع السابق، ص107.
- 18) معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية 2003م، ص207.
- 19) معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية 1996م، ص84.
- 20) المرجع السابق.